

بحار الأنوار

« صفحة 368 > شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما) [65

/ النساء : 4 [تقريره أن المسألة الخلافية بين الأمة يصدق عليها أنها مما شجر بينهم
فيجب في كل مسألة خلافية أن يحكموه صلى الله عليه وآله ، ويرجع إلى قوله ويسلموا ويركنوا
إليه ، ومخالفته صلى الله عليه وآله عليه وآله بالاجتهاد ضد ذلك . فظهر أن المسألة الخلافية ، لا يجوز
مخالفة ما يظهر من قوله صلى الله عليه وآله عليه وآله فيها ، سواء كان بالاجتهاد أو غيره ، والمسائل
الإجماعية وما لم يسبق إليه أحد بنفي أو إثبات أولى من ذلك . أما الإجماعية فظاهر ، وأما
ما لم يسبق إليه أحد ، فلأن اتباعه إذا وجب فيما تحقق قوله طائفة من المسلمين وشبهة
شرعية بخلافه ، ولم يمنع ذلك من وجوب اتباعه ، ففيما لا يتحقق فيه ذلك الذي يتوهم مانعا
أولى . وأيضا لا قائل بالفصل ، فإن الأمة بين قائل بجواز مخالفته في الخلافات وغيرها ،
وبين ناف له فيهما جميعا . وبهذا يندفع توهم أن قوله صلى الله عليه وآله عليه وآله ، ربما كان مما
أجمع على خلافه على أنه قبل الإجماع على خلافه ، كان مما لم يسبق إليه قول بنفي ولا إثبات
، أو كان مما وقع فيه الخلاف . فإن قلت : هاهنا احتمال آخر ذهب إليه جماعة ، وهو أن
يخطئ صلى الله عليه وآله عليه وآله وينبه بالوحي على خطئه وما ذكرت لا ينفيه . قلنا : هذا لا ينفع
فيما نحن فيه ، فإن الغرض أنه صلى الله عليه وآله عليه وآله لا يجوز مخالفته والعدول عن قوله
بالاجتهاد ، وأما أن ينبه بالوحي عليه ، فكلام لا يسمن ولا يغني من جوع في جواز إبطال قوله
صلى الله عليه وآله ، وتخطئة رأيه وتصحيح ما صنعه جماعة من أصحابه خلافا لأمره ، وردا عليه
حكمه فيما لا وحي يدل على خطئه ، بل قرره الله تعالى وأمازه على رأيه . [الوجه] الرابع
: قوله تعالى : (قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم